

Distr.: General
14 May 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الخامسة

(نيويورك، ٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	الأول - تنظيم الدورة
	الثاني - تعزيز نهج متكامل للتنمية الريفية يرمي إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية
٦	ألف - مقدمة
٦	باء - معلومات أساسية عن الحالة والعواقب الرئيسية للفقر في الريف
١٠	جيم - النتائج الرئيسية والتوصيات
١٦	الثالث - تسخير المنافع العامة العالمية والآليات المالية الابتكارية لتحقيق التنمية المستدامة
١٦	ألف - الحالة الراهنة
١٨	باء - الإجراءات الواجب اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي
٢٠	جيم - الترتيبات المؤسسية والمالية
٢٣	دال - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية
٢٥	الرابع - استعراض قائمة أقل البلدان نمواً
٢٥	ألف - مقدمة

٢٦	بء - معايير تحديد أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٣
٣٦	جيم - الانتقال الميسر للبلدان الخارجة من قائمة أقل البلدان نموا
٣٨	دال - الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات
٤٠	الخامس - الأعمال المقبلة للجنة

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - عُقدت الدورة الخامسة للجنة السياسات الإنمائية في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وحضر الاجتماع خمسة عشر عضواً من أعضاء اللجنة، وهم: السيدة ندرى تيريز أسويه - لوموبا، والسيد ألبرت بينجر، والسيد أولاف بيركولت، والسيد إيوجينيو ب. فيغيروا، والسيد ليونيد م. غريغورييف، والسيد باتريك غيومون، والسيد ريو كيتشي هيرونو، والسيدة مارجو لوريستين، والسيدة منى مكرم عبيد، والسيد ب. جاينيدرا نياك، والسيد ميليفوي بانيتش، والسيدة سوشيترا بونياراتا بوندو، والسيدة سيلفيا سابوريو، والسيد أودو إيرنست سيمونيز، والسيدة فونمي توغونو - بيكرستيث. ولم يتمكن تسعة أعضاء من الحضور، وهم: السيدة لورد بينيريا، والسيد شانغكون غاو، والسيدة لوكا ت. كاتسيلي، والسيدة ماري إيلكا بانجستو، والسيد أول يونغ بارك، والسيد ديلفين ج. رويغاسيرا، والسيد ناصر حسن صعيدي، والسيد روبين تانسيني، والسيدة دوروتيا فيرنيك.

٢ - وفيما يلي أسماء أعضاء المكتب للدورة الخامسة:

الرئيس:

السيد ريو كيتشي هيرونو

نائب الرئيس:

السيد إيوجينيو ب. فيغيروا

المقررة:

السيدة منى مكرم عبيد

٣ - وافتتح السيد ريو كيتشي هيرونو، رئيس اللجنة، الدورة. وأدلى السيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ببيان استهلاكي شدد فيه على أهمية دور اللجنة في إضفاء القيمة على المواضيع التي ستناقش. وأبرز الحاجة إلى منظور اجتماعي-اقتصادي أعمّ على الصعيدين العالمي والمحلي وإلى اتساق مختلف أبعاد السياسات. ومن الأمثلة على ذلك النهج الإجمالي لمواجهة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): فالأولوية التي يمنحها المجتمع الدولي لهذه المشكلة تحول دونها بشكل أو بآخر المصاعب التي يواجهها إدماج معالجة الإصابة بفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز في جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة^(١). ولا يمكن معالجة هذه المسائل عن طريق نُهج قطاعية محدودة، بل يتوجب إدماجها في جميع جوانب السياسات.

٤ - والبنود الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال هي التالية: تعزيز نهج متكامل للتنمية الريفية يرمي إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية؛ والمنافع العامة العالمية؛ وتحديد أقل البلدان نمواً.

٥ - وأشير إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومات والأسواق على حد سواء في تحسين حالة سكان الريف في البلدان النامية. وبإمكان اللجنة أن تنتج نماذج جديدة للتنمية الريفية حيث تكمل جميع المسائل (كالعمل الحر وتحويل الدخل والعمل لقاء أجر والبنية الأساسية) بعضها البعض.

٦ - واقتُرح فيما يتعلق بالمنافع العامة العالمية إمكانية استخدامها كوسيلة لتدعيم منظومة الأمم المتحدة، إذ يمكن الجمع بين الشعوب والدول لمعالجة مسائل تثير الاهتمام على الصعيد العالمي، كنقص المياه والاستثمار في الطاقة المتجددة. وجرى التشديد كذلك على الحاجة إلى توضيح الطريقة التي تتم بها مناقشة المنافع العامة العالمية حيث أن النقاش الحالي مسهب للغاية. فحقيقة أن منافع عامة كالصحة والتعليم، وهما يتسمان بأهمية خاصة، بحاجة إلى إجراءات دولية يبرز البعد الدولي للتجارة والمعونات. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُبر الحفاظ على التنوع الثقافي جانباً هاماً أيضاً من جوانب المنافع العامة العالمية.

٧ - وُبُحثَ موضوع إخراج البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً والتشديد على تزايد الطابع الحساس لهذه المسألة بالإشارة إلى مقاومة البلدان المؤهلة لذلك لإخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً. وتمت التوصية أيضاً بالنظر في كيفية قيام المجتمع الدولي بمساعدة أقل البلدان نمواً على "التخفيف من وطأة" الصدمات المحتملة التي قد تترتب على الإخراج من قائمة أقل البلدان نمواً أو استيعابها بغية الحيلولة دون عرقلة عملية التنمية فيها على أنها أحد المواضيع.

٨ - واستفادت اللجنة من المشاركة النشطة لعدد من كيانات الأمم المتحدة. فقد قدّمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة خدمات فنية

(١) انظر الصكوك القانونية التي تجسّد نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الصادرة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، رقم المبيع 7-1994/GATT).

للدورة التي حضرها ممثلون عن الهيئات والوكالات والبرامج والصناديق التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة:

- أمانة الكمنولث
- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة
- وحدة التنسيق لأقل البلدان نمواً، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة
- مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً
- البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- مكتب العمل الدولي
- صندوق النقد الدولي
- البنك الدولي
- برنامج الأغذية العالمي
- منظمة الصحة العالمية

الفصل الثاني

تعزيز نهج متكامل للتنمية الريفية يرمي إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية

ألف - مقدمة

١ - سيتعدّر بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية^(٢) دون أن يكون للتنمية أثرها الهام في الحد من الفقر في الريف، إذ أن ثلاثة أرباع المعدمين في العالم يعيشون في المناطق الريفية، والمناطق الحضرية عاجزة عن استيعاب جميع المهاجرين الفقراء المحتملين من الريف. وأصبح التركيز على القضاء على الفقر في الريف أكثر إلحاحاً الآن بسبب تعثر النمو الاقتصادي في أرجاء العالم، مما يدفع بملايين آخرين إلى حافة الفقر ويتسبب بوفاة عشرات آلاف الأطفال نتيجة سوء التغذية والحرمان. ويسهم القضاء على الفقر أيضاً بإزالة أسباب الصراعات والإرهاب. فالقضاء على الفقر هو مشروع طويل الأمد، والبدل هو دورة لا نهاية لها من الفقر والعنف.

٢ - وينبغي على التنمية الريفية، بوصفها استراتيجية للقضاء على الفقر، أن تعكس الطابع المتعدد الأبعاد للفقر وأن تكون بالتالي متعددة الأهداف. فعليها أن تشمل اختصاصات مختلفة وأن تشمل على عوامل ديمغرافية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية وسياسية، مشكلة بذلك نهجاً متكاملًا يكون مختلفاً عن التجارب السابقة في التنمية الريفية التي كانت تتسم بإيلاء مزيد من التركيز على القطاعات مع كونها حيادية من حيث السياق ("نموذج واحد يصلح للجميع"). وهكذا، وبالرغم من أن مفهوم النهج المتكامل لم يتغيّر، فإن تغييراً لحق بإدراك ما ينطوي عليه هذا النهج.

٣ - ومن بين الأسباب الرئيسية لاستمرار الفقر في الريف في معظم البلدان النامية انخفاض أو ركود النمو الاقتصادي في المناطق الريفية، غالباً إلى ما دون معدل النمو السكاني، وعدم كفاية الاستثمار في الرأسمال البشري والتكنولوجيا الزراعية والبنية الأساسية، وأوجه القصور التي تعاني منها الآليات المؤسسية التي تلي احتياجات الفقراء الريفيين. وغالباً ما تُعتبر هذه الأسباب أيضاً من نتائج الفقر - فالنمو الاقتصادي غير الكافي يحدّ من المبالغ المتوافرة للاستثمار في الرأسمال البشري والمادي والتكنولوجيا والمؤسسات. ونتيجة لذلك، ينظر إلى الفقراء الريفيين على أنهم يدورون في حلقة مفرغة أو أنهم واقعون في "فخ الفقر". وينبغي من أجل معالجة الفقر في الريف ومساعدة الفقراء الريفيين على الإفلات من هذا الفخ

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢؛ ومرفق الوثيقة A/56/326.

معاينة هذه المشاكل القديمة. بمنظار جديد بغية مواجهة التحديات الجديدة. وينبغي إعادة توجيه أساسية للتنمية الريفية المتكاملة تركّز على تعزيز إيجاد العمل في الريف وتوليد الدخل بغية تهيئة الظروف للعيش الكريم في المناطق الريفية. وينبغي تخصيص المزيد من الموارد للمناطق الريفية التي تحصل حالياً على ٢٥ في المائة فقط من المبالغ التي ينفقها المانحون الرئيسيون.

٤ - وانعدام التجانس الهائل الذي تتسم به الظروف المعيشية للفقراء الريفيين والظروف التي يعملون فيها يتطلّب إبداعاً ومرونة في تصميم المشاريع وتنفيذها اللذين ينبغي أن يتما على الصعيد المحلي عن طريق اللامركزية وبناء القدرات والمشاركة، إذ يتعيّن تحقيق اللامركزية بعناية لكفالة عدم استثثار التّخب الريفية. بمعظم منافع التنمية الريفية. وينبغي تعزيز المؤسسات التي تقدّم الخدمات إلى الفقراء الريفيين بغية تمكين الفقراء ومنحهم صوتاً أقوى في عمليات صنع القرارات المتعلقة بحشد الموارد وتخصيصها واستخدامها. ويجب أن تساعد المؤسسات المدعّمة في تعزيز احترام الذات واحترام الثقافة والقيم المحلية بما يتمشى مع استدامة البيئة من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي، على النحو الذي جرى التأكيد عليه من جديد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وينبغي على الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والشركات والمجتمعات المحلية العمل معاً كشركاء للاستفادة استفادة كاملة من هذا النهج المتكامل للتنمية الريفية.

باء - معلومات أساسية عن الحالة والعواقب الرئيسية للفقير في الريف

١ - سوء حالة الصحة والتعليم

٥ - تركز جميع تحليلات إمكانية الإفلات من الفقر في الريف على الحالة فيما يتعلق بالصحة والتعليم. فساكن الريف في البلدان النامية طالما عانوا من أنواع متفرقة من الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه والحشرات والتي حدّت من قدرتهم على العمل المنتج، وقلّصت بالتالي من فرصهم في الإفلات من الفقر.

٦ - وقد أُحرز تقدّم في تقليل عدد الإصابات بالبلهارسيا، غير أن الإصابات بالمalaria والدرن وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لا تزال تشكل عقبات كأداء نظراً لسهولة انتشارها بين الفقراء الريفيين. فانتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل خاص خفض عدد البالغين القادرين على إعالة أسرهم ودعم الاقتصاد الريفي بشكل أعم^(٣).

٧ - وتفاقم الملاريا الفقر في الريف بسبب تكاليف العلاج ووقت العمل الضائع. وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود من جانب المجتمع الدولي والحكومات والمجتمع المدني - على النحو الذي دعا إليه إعلان أوجا بشأن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والدرن والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة^(٤) ومبادرة دحر الملاريا (التي تشارك فيها منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) - من أجل توفير العلاج والوقاية ومن أجل التشجيع على إجراء بحوث تمس الحاجة إليها لاكتشاف عقاقير ومبيدات حشرية أفضل نظرا لتزايد المناعة لدى الطفيليات والبعوض^(٥).

٨ - ومن العواقب - والأسباب - الأخرى للفقر في الريف المستوى المنخفض لخدمات توفير التعليم في المناطق الريفية ومعدل التوقف عن الدراسة المرتفع، إذ أن الأطفال يتخلون عن الدراسة إما لأن والديهم لا يستطيعون تحمّل نفقاتها أو لأنهم بحاجة إلى أيديهم العاملة للمساعدة في دعم ميزانية الأسرة. وينزع الذين يتوقفون عن الدراسة إلى البقاء فقراء طيلة حياتهم وإلى نقل الفقر إلى الأجيال القادمة. وينطبق ذلك بشكل خاص على البنات، نظرا لما لتعليم البنات والنساء من أثر واسع النطاق بسبب دورهن في مجالي الرعاية الأسرية والاجتماعية.

٢ - الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدن

٩ - إن أحد المجالات المفتوحة أمام الأفراد للإفلات من فخ الفقر في الريف هو الهجرة إلى المناطق الحضرية. ولكن غالبا ما تفاقم هذه الهجرة الحالة في المناطق الريفية والحضرية على

(٣) في بوركينافاسو على سبيل المثال، يُقدّر بأن ٢٠ في المائة من الأسر الريفية خفضت عملها في الزراعة أو أنها تخلت عن مزارعها بسبب انتشار الإصابة بالإيدز. برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تقرير عن الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٦ (جنيف، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تموز/يوليه ٢٠٠٦، صفحة ٤٩).

(٤) يمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي على الإنترنت: <http://www.uneca.org/adf2000/Abuja%20Declaration.htm>.

(٥) تشير مبادرة دحر الملاريا إلى وجود مبررات كافية لإنفاق بليون دولار إضافي في السنة - ثلث نسبة واحد في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - على أشكال تحقق فعالية التكلفة لمكافحة الملاريا، إذ أن التقديرات تشير إلى أن عبء الملاريا على الاقتصاد يزيد على واحد في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمنطقة.

حد سواء. ففي العديد من البلدان، ولا سيما البلدان التي تشهد نموا سكانيا سريعا، تعجز المناطق الحضرية عن توفير العمل المنتج للمهاجرين من المناطق الريفية، خاصة غير المتعلمين والذين لا يملكون مهارات. وتسبب ذلك بتنامي معدلات البطالة والعمالة الناقصة وتزايد الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، مما أدى إلى بروز شعور متنامٍ بانعدام الأمن الشخصي وانعدام اليقين وأوجد مرتعا خصبا للتذمر الاجتماعي والاضطرابات والجريمة، بما فيها الجريمة المنظمة، وفي بعض الحالات للتشجيع على الأنشطة الإرهابية. وغالبا ما تؤدي الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدن إلى تفاقم الفقر في المدن وتحويل المناطق الحضرية إلى أرياف، حيث يتكرر ما تعاني منه المناطق الريفية من فقر وانعدام المهارات في الأحياء الفقيرة التي تنشأ في التجمعات الحضرية الكبيرة.

١٠ - وأدت هجرة أرباب الأسر المعيشية الريفية الفقيرة إلى المناطق الحضرية في العديد من الحالات إلى إضعاف القيم الأسرية والإخلال بنسيج المجتمع الريفي، وإلى زيادة في الجنوح والجريمة لدى الأحداث لافتقارهم للإشراف الكافي من جانب أسرهم. وعلاوة على ذلك، تخلف هجرة أرباب الأسر المعيشية الريفية من الذكور آثارا هامة على تركيب القوة العاملة الريفية والإنتاج الزراعي والتماسك الاجتماعي والتنمية الريفية ككل. وينبغي على النساء اللواتي يهاجر أزواجهن في العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن يوفرن أسباب العيش لأسرهن. وهي مهمة معقدة نظرا لانعدام المساواة بين الجنسين من حيث الحصول على الموارد، كالأراضي والقروض، مما يسهم في تفاقم تأنيث الفقر.

١١ - ومعظم المهاجرين الريفيين هم من البالغين في سني حياتهم الأكثر إنتاجا. ويبقى نتيجة لذلك عدد كبير من المسنين في المناطق الريفية حيث ينقصهم الدعم اليومي الذي يقدمه لهم أبنائهم البالغون. وغالبا ما تمنع رعاية الأحفاد المسنين، ولا سيما الجدات، من ممارسة أنشطتهم الاقتصادية العادية. لذا، تؤدي هجرة البالغين من المجتمعات الريفية إلى انحسار الإنتاجية ومعدلات الدخل في المناطق الريفية وإلى انخفاض رأس المال البشري، مما يفاقم الفقر في المناطق الريفية. وتتخذ هذه الحالة أبعادا أشد خطورة في المجتمعات التي تعاني من وباء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٢ - والأفراد الذين يضطرونهم الفقر إلى البحث عن أسباب الرزق في بيئة غريبة عنهم تماما، ومثال ذلك سكان الريف الذين يهاجرون إلى المناطق الحضرية، يتعرضون لمجموعة كبيرة من المخاطر التي لم يألفوها. وتشمل أشكالها مختلفة من الاستغلال والإساءة، كظروف العمل التي لا تستوفي المعايير المعتمدة والاتجار. والاتجار بالبشر شكل سريع النمو من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي يذهب ضحيتها بصورة خاصة المهاجرون من المناطق الريفية.

فالنساء والأطفال، وبشكل خاصة الفتيات، عرضة لهذا الشكل من أشكال الإساءة والرق. وغالبا ما يصاب الضحايا بأمراض مميتة، كالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتنخفض أعمارهم المتوقعة بشكل كبير. ويعد عمل الأطفال - إما في المدن التي يهاجر إليها الفقراء الريفيون أو في المناطق الريفية نفسها التي يُستخدم فيها الأطفال لزيادة دخل الأسرة - من النتائج الخطيرة للفقير في الريف.

٣ - تدهور البيئة

١٣ - ينجم عن الفقر في الريف تدهور البيئة لأن سكان الريف الفقراء يحملون الموارد الطبيعية فوق طاقتها بشكل متزايد. فالغابات تتناقص في العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية لتوفير الوقود للطهي والتدفئة المنزلية. وتحت التربة مشكلة تتفاقم في العديد من البلدان النامية نظرا لتناقص الغابات والإفراط في زراعة التربة غير المستقرة وسوء ممارسة الزراعة. ويزداد من جهة استخراج المياه الجوفية والسطحية ومن جهة أخرى تلوث المياه في العديد من المناطق، مما يخفف الإنتاج الزراعي ويفاقم المشاكل الصحية في المناطق الريفية. فالفقراء يعانون من النقص في الموارد البشرية والمالية والمؤسسية لكفالة الاستخدام المستدام لمواردهم الطبيعية. أما النتيجة، فهي "حلقة مفرغة أخرى من الفقر".

جيم - النتائج الرئيسية والتوصيات

١٤ - تُبرز الاعتبارات الواردة آنفا الطابع الملح لمعالجة الفقر في الريف. وهذه المهمة هي، على النحو المذكور أعلاه، مهمة متشعبة ومتعددة الجوانب، وتتطلب بذل جهود مكثفة في عدد كبير من المناطق من جانب مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة. وترى اللجنة ضمن هذه المجموعة الكبيرة من المسائل أنه يتعين على البلدان النامية والمجتمع الدولي على حد سواء التركيز على المجالات التالية ذات الأولوية :

- (أ) توسيع نطاق خدمات التعليم والخدمات الصحية وتشجيع سكان الريف على الاستفادة منها؛
- (ب) زيادة الإنتاج الزراعي والأنشطة غير الزراعية عن طريق استخدام التكنولوجيا والتنويع وإتاحة المدخلات والقروض؛
- (ج) زيادة فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والعالمية؛
- (د) النظر في جميع السياسات من خلال "منظار ريفي" مع التركيز بشكل خاص على المرأة.

١ - توسيع نطاق خدمات التعليم والخدمات الصحية وتشجيع سكان الريف على الاستفادة منها

١٥ - أشارت اللجنة في تقريرها لعام ٢٠٠٢^(٦) إلى ما لإدخال التحسينات على حالة الصحة والتعليم من آثار تآزر بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى - التمكين الفردي والجماعي وحماية البيئة والحكم الرشيد. وعلاوة على ذلك، فإن بناء القدرات الاجتماعية يشجع على التغيير في المواقف ويستحث أساليب جديدة للتفكير بشأن التنمية المستدامة. ولا شك أن توخي قدر أكبر من المساواة بين الجنسين وتفادي التدابير التمييزية ضد المرأة يسهمان إسهاما قويا في الحد من الفقر في الريف.

١٦ - وما يلحق الضرر أحيانا بالأسر والجماعات الريفية التكلفة الباهظة للالتحاق بالمدارس أو للحصول على العلاج الطبي، وليس توافر هذه الخدمات بحد ذاته. وينبغي التعويض عن هذه التكلفة بواسطة الحوافز. وخير مثال على ذلك وجبات الغداء المدرسية المحانية التي تترك أثرا نفعيا إضافيا على الدخل المجتمعي عندما يتم إنتاجها محليا.

١٧ - لذا، توصي اللجنة بأن تبذل الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والشركاء في التنمية جهودا لبناء قدرات سكان الريف وتمكينهم لكي يقوموا باستخدام طاقاتهم بالكامل، وذلك عن طريق توفير التعليم الملائم وخدمات الرعاية الصحية السهلة المنال والمقبولة، خاصة للنساء. ويجب أن ترمي السياسة التعليمية والصحية في المناطق الريفية إلى بناء قدرات الجماعات الريفية، وأن تكون مصممة بحيث تلبي احتياجاتها. وينبغي أن تتيح الفرص التعليمية لهذه الجماعات اكتساب المعرفة والمهارات ذات الصلة، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، المتعلقة بالعمل الزراعي وغير الزراعي. ويجب أن تتضمن السياسة توسيع نطاق شمولية التعليم المدرسي وإشراك الوالدين والجماعات في برامج التغذية وبرامج الرعاية الصحية للأمهات والأطفال والتلقيح والتدخلات الصحية الأخرى. ويجب تعزيز الخطط المجتمعية لحماية الموارد المائية والعناصر الأخرى التي تكوّن البيئة الطبيعية.

١٨ - ويجب على المنظمات المتعددة الأطراف والشركاء في التنمية الاستثمار في مجالات تمكين سكان الريف من الحصول على المعلومات وتعزيز أنشطتهم المنتجة باستخدام المعرفة الجديدة.

(٦) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ١٣ (E/2002/33)، الفصل الأول، الفرع باء.

٢ - زيادة الإنتاج الزراعي والأنشطة غير الزراعية عن طريق استخدام التكنولوجيا والتنويع وإتاحة المدخلات والقروض

١٩ - هناك العديد من السياسات التي تتيح تحسين الإنتاج الزراعي، كاستصلاح الأراضي وكفالة الحصول على المياه ومدخلات أخرى وإقامة نظام يكفل احترام وإعمال حقوق الملكية. إلا أن هذه السياسات هي قطرية في الغالب ولن يتم التطرق إليها أدناه. وتتضمن التحديات التي يواجهها الانطباق العالمي للسياسات ما يلي.

(أ) تحسين الإنتاج الزراعي والتنويع واستخدام التكنولوجيا

٢٠ - تكتسب زيادة الإنتاج الزراعي أهمية بالغة من أجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة دخل الفقراء الريفيين. وقد نجحت المنافع الضخمة التي ولّدها الثورة الخضراء مما أحدثته من زيادة في إنتاج المدخلات الزراعية (البذور والتربة والأسمدة وغيرها). فقد ساعدت هذه الثورة على تحقيق الأمن الغذائي في العديد من أجزاء العالم وأفرجت عن موارد، بما فيها الأيدي العاملة، لتحقيق التوسع في أنشطة أخرى. ويكتسب تنويع المحاصيل والإنتاج أهمية بالغة أيضا من أجل زيادة الدخل والأمن الغذائي في المناطق الزراعية. فهو يقلل من المخاطر التي تصاحب زراعة عدد قليل من المحاصيل، المعرضة للتأثر سلبيا بالظواهر الطبيعية أو بتقلبات الأسعار. وتظهر التجربة في جنوب أفريقيا وشيلي والصين وماليزيا أن التنويع يفتح أيضا المجالات لتصدير المنتجات الزراعية.

٢١ - وجدت تطورات عديدة في أنشطة البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الزراعية. وكان الاتجاه نحو مشاركة أكبر للقطاع الخاص، بما في ذلك مشاركة القطاعين العام والخاص، وإشراك المزارعين أنفسهم بقدر أكبر في عملية البحث والتطوير. وما زالت مشاركة القطاع العام في أنشطة البحث والتطوير الزراعية وتقديم الخدمات الاستشارية أمرا حيويا بالنظر إلى خاصيتها كسلعة عامة^(٧). وينبغي النظر إلى استمرار الإنفاق العام في مجال الزراعة وأنشطة البحث والتطوير الزراعية على أنه إحدى الأولويات في حال انخفاض العائدات المالية في البلدان النامية.

٢٢ - توصي اللجنة بضرورة أن يبذل المجتمع الدولي جهودا أكبر لتطوير التكنولوجيات الزراعية الملائمة ونقلها إلى البلدان النامية وتشجيع استخدام أفضل للتكنولوجيات الأصلية. وينبغي توجيه البحوث الزراعية في البلدان الفقيرة نحو التكنولوجيا المستحدثة لفائدة الفقراء، أي ينبغي أن تركز على محاصيل الحبوب والمحاصيل الجذرية الغذائية التي

(٧) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات A.02.II.C.1)، الفصل الخامس، بعنوان "تفاعل القطاعين العام والخاص في مجال التكنولوجيا الزراعية".

تشكل ٨٠ في المائة من المواد الغذائية في أوساط الفقراء؛ وتحقيق أقصى استخدام ممكن من المدخلات المتاحة للأسر المعيشية الفقيرة، بما في ذلك العمالة والكتلة الأحيائية؛ والتركيز على تحسين الأراضي الفقيرة، إذ أن الفقراء يعيشون على الأراضي الهامشية؛ وينبغي أن توجّه البحوث الزراعية نحو تشجيع النظم الزراعية المختلطة؛ وتوفير تحسينات نوعية للمنتجات الزراعية، بما في ذلك المحاصيل ذات النسبة العالية من الفيتامينات.

(ب) تعزيز الأنشطة غير الزراعية

٢٣ - يمكن للصناعات الصغيرة في المناطق الريفية المساعدة على توفير فرص العمل للأشخاص الذين لا يملكون أراض، ومزيد من الدخل لصغار الملاك. ومن شأن تقنيات الإنتاج التي تستفيد من المعرفة المحلية أن تسهم في تمكين سكان الريف، وخاصة النساء منهم. ويعد تشجيع الصناعات المرتبطة بالزراعة أمرا أساسيا لزيادة فرص عمل سكان الريف ودخلهم، وإن كانت السياسات المعتمدة حاليا لتنمية الريف غير فعالة في إيجاد هذه المشاريع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصورة خاصة. وفي هذا الصدد، فإن من الأمور الحيوية الحد من الحوافز والإعانات التي تشجع الصناعات على اتخاذ مقراتها في المناطق الحضرية. ومن الأمثلة على الأعمال التي تشجع إيجاد وظائف غير زراعية وزيادة دخل السكان في الريف المؤسسات التجارية المتمركزة في بلدات الصين وقرائها.

٢٤ - توصي اللجنة بضرورة إنشاء صناعات زراعية تعتمد التكنولوجيات والعمليات التي تؤدي إلى إيجاد فرص عمل، خاصة في قطاعات مختارة من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ولهذا الغرض، ثمة ضرورة ملحة لتزويد المجتمعات المحلية الريفية بالحوافز المالية والضريبية وكذلك بالدراية التقنية. وينبغي للحكومات مع تشجيع الأنشطة غير الزراعية أن تعمل على ألا تفضي هذه الحوافز إلى مزيد من تدهور البيئة.

٢٥ - وتبرز السياحة الآن في عدة بلدان نامية، خاصة السياحة البيئية والسياحة الإثنية والسياحة الثقافية التي يشتد الطلب عليها والتي يمكن إشراك المجتمعات المحلية فيها. ويمكن أن يقترن هذا النوع من السياحة المجتمعية والموجهة نحو العرض بتحسُّن الحرف اليدوية. ويوجّه التعليم في بلدان عديدة حاليا نحو المهارات الخاصة بالخدمات السياحية والإنتاج الحرفي المحلي. وينبغي تسويق هذا النمط من الصناعة السياحية ويمكن الاستعانة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال لتحقيق هذا الغرض. ويتزايد الطلب على تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتسيير إيجاد روابط بين مقدمي الخدمات السياحية ليتسنى لهم تحسين إدارتهم للموارد الطبيعية والثقافية التي تجتذب السياح. ويمكن أن تساعد هذه التكنولوجيا أيضا الموردين على إدراك أفضل الممارسات لبيع المنتجات الحرفية المحلية عن طريق شبكة الإنترنت، كما هو الحال في

بوليفيا وجنوب أفريقيا وشيلي والصين والهند. وتوصي اللجنة بضرورة تشجيع تكنولوجيا الاتصال والإعلام للتأكد من إتاحة المعلومات المتعلقة بمجالات الاجتذاب السياحية للزوار المحتملين، وتيسير إيجاد روابط بين مقدمي الخدمات السياحية وموردي المنتجات المحلية.

(ج) تحسين سبل الحصول على القروض

٢٦ - يجد فقراء الريف صعوبة في الحصول على القروض. فكثيرا ما تعتبر المؤسسات المالية الرسمية المناطق الريفية غير مربحة. بما فيه الكفاية، كما أن المعدلات التي يفرضها الدائون كثيرا ما تكون غير محتملة. وإن كان التمويل الصغير الذي عادة ما يشمل خدمات الإقراض وأصبح يشمل أيضا بصورة متزايدة خدمات الإيداع والتأمين، يتيح قروضا ميسرة؛ ومع أن هذا التمويل الصغير موجه أساسا إلى المناطق الحضرية، فإن بالإمكان توسيع نطاقه بعد القيام بالتعديلات الملائمة لإيصاله إلى فقراء الريف. وعادة ما تكون المنظمات التي لا تسعى إلى الربح هي التي توفر التمويل الصغير، غير أن بعض المؤسسات المالية تضم أقساما خاصة بهذا التمويل الذي من شأنه أن يشجع نمو الإيرادات والأصول وأن يساعد على حماية الأسر المعيشية الفقيرة من حالات الضعف القصوى. بل إن القروض والمدخرات وأموال التأمين تساعد على التخفيف من حدة تقلب الدخل وتُبقي على مستويات الاستهلاك خلال الفترات العجاف. وتبين الدلائل المستقاة من عملاء التمويل الصغير أن الحصول على الخدمات المالية يمكن الفقراء من الحد من حالات ضعفهم وزيادة دخولهم وتكوين أصول مالية لهم.

٢٧ - توصي اللجنة بضرورة أن تشجع الحكومات مؤسسات التمويل الصغير على توسيع نطاق أنشطتها في المناطق الريفية. وينبغي أن توفر الحكومات والمجتمع الدولي الأموال، حيثما يكون ذلك ضروريا، لتعزيز نمو مؤسسات تمويل صغير ذاتية التغذية وقادرة على تقديم الخدمات المصرفية، وخاصة القروض، لفقراء الريف.

٣ - تحسين سبل الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والعالمية

٢٨ - إن عدم كفاية البنية الأساسية في الريف، مثل النقل وشبكات الإعلام والاتصال، كثيرا ما يعوق الوصول السلس إلى الأسواق. ومن شأن تعزيز البنية الأساسية في الريف أن يكمل ما يبذله المزارعون من جهود من أجل زيادة إمكانية تسويق منتجاتهم. ويتطلب تصدير منتجاتهم إدارة فعالة ونشطة من جانب المؤسسات التجارية الريفية بحيث يتسنى لها معالجة مسائل من قبيل إصدار الشهادات لمنتجاتهم وتسجيلها تجاريا وإبرام العقود مع المشترين الأجانب.

٢٩ - توصي اللجنة بضرورة توسيع نطاق الإنفاق العام على البنية الأساسية الريفية، مثل الطرق والنقل وشبكات الإعلام والاتصالات، لربط المناطق الريفية بالمناطق الحضرية. وسيؤدي هذا إلى توزيع منتجات المزارعين وأرباب المؤسسات التجارية الريفية العاملين في صناعات صغيرة وتسويقها على نطاق أوسع وبالتالي ستدر دخلا وأرباحا أكبر. وينبغي للجهات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف أن تعيد تقييم سياساتها والعمل على كفالة نسبة مئوية أكبر من مجموع متزايد من المعونة للمناطق الريفية.

٣٠ - وما زال تصدير العديد من المنتجات مقيدا بسبب أوجه الاختلال التي تعاني منها أسواق المنتجات الدولية: خاصة وأن الإعانات التي تمنحها البلدان المتقدمة لمزارعيها تبلغ ٣٤٠ بليون دولار سنويا، بالمقارنة مع ميزانية المعونة الأجنبية التي تبلغ ٦٠ بليون دولار.

٣١ - توصي اللجنة بإزالة العقبات التي تحول دون تسويق المنتجات الزراعية للبلدان النامية في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، تعتبر اللجنة أن من الضروري بالنسبة للبلدان المتقدمة إلغاء جميع الإعانات وإزالة أوجه الاختلال والحوجز المتعلقة بالزراعة في المستقبل القريب بحيث يتسنى للبلدان النامية توسيع نطاق صادراتها والتأكد من حماية أسواقها الداخلية من الإغراق.

٤ - بحث السياسات من "منظور ريفي" مع تركيز خاص على المرأة

٣٢ - يوضح الأثر الضار لاختلال الممارسات الزراعية في البلدان المتقدمة على فقراء الريف في البلدان النامية ضرورة النظر بدقة في مبادرات السياسات الوطنية وفي مبادرات السياسات الدولية من "منظور ريفي" - أي من منظور آثارها المحتملة على المناطق الريفية وإمكانية استمرار تزايد معدلات الرفاهة في المجتمعات المحلية الريفية. وفي جميع الحالات، لا بد من أخذ البعد الجنساني بعين الاعتبار بصورة خاصة، إذ غالبا ما تشكل النساء والبنات غالبية سكان الريف وبالتالي فهن يصنفن كأهم العناصر المساهمة في التعجيل بالتنمية الريفية، والمستفيدة منها؛ وتستأثر المرأة في العديد من أفقر البلدان نغوا بأكبر حصة من الإنتاج الزراعي. ينبغي النظر بصورة عاجلة في الاحتياجات الخاصة للمرأة وإزالة القيود المفروضة على مشاركتها مشاركة تامة في النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث

تسخير المنافع العامة العالمية والآليات المالية الابتكارية لتحقيق التنمية المستدامة

١ - ركزت اللجنة في مداولاتها على مساهمة المنظور المتعلق بالمنافع العامة العالمية في الأفكار المرتبطة بالتنمية في البلدان النامية وخاصة في تسريع الخطى باتجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ألف - الحالة الراهنة

٢ - ينطوي تزايد عولمة الاقتصاد العالمي على تزايد تدفقات التجارة والاستثمار والأموال فيما بين البلدان. كما أنه يتسم بتقارب عدد متزايد من النتائج، سواء من حيث أنماط الاستهلاك والتطلع إلى تحقيق أنماط معيشية حديثة أو من حيث النشاط الإجرامي، وهو أكثر ضرراً. ويشكل إنتاج السلع والخدمات الخاصة والتجارة فيها في جوهره أساس هذا الاعتماد المتبادل بين البلدان.

٣ - وقد يؤدي ذلك إلى آثار خارجية تتجاوز الحدود، البعض منها مفيد والآخر ضار. ولهذا فإن من الضروري إقامة تعاون دولي لاحتواء هذه الآثار الخارجية. وقد يستتبع هذا الأمر إما تشجيع توفير المنافع العامة العالمية^(٨) أو، التقليل إلى أدنى حد ممكن من "المضار" العامة وهما سواء. واللجنة تعتبر أن المنافع العامة العالمية هي من قبيل تلك السلع التي تستوفي المعيارين التاليين: أولهما، "أن تتسم فوائدها بخصائص قوية من حيث كونها تعم الجميع، أي أنها لا تتسم بالمنافسة في الاستهلاك وبالقدرة على عدم الاستبعاد"، وثانياً، "أن منافعتها عالمية من حيث البلدان والشعوب ... والأجيال"^(٩).

٤ - وفي عالم تحول إلى العولمة، أخذت العلاقات الأحادية الاتجاه التي تربط المانحين بالجهات المستفيدة والتي اتسمت بها الروابط بين البلدان الغنية والفقيرة تتغير لتصبح علاقات اعتماد متبادل. كما أن المجتمع العالمي الناشئ مجتمع عالمي محفوف بالمخاطر حيث يستحيل درء مخاطر التلوث وانتشار الأمراض المعدية، وإتلاف الموارد البيولوجية والزراعية غير المتجددة، وتساعد النزاعات العنيفة دون بذل جهود دولية متضافرة.

(٨) في النصوص الاقتصادية، يشار أحياناً إلى المنافع العامة العالمية بعبارة "السلع الخارجية العالمية".

(٩) انظر Inge Kaul, Isabelle Grunberg and Marc Stern, eds., Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century، (أصدرته لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دار (Oxford University Press, New York, 1999).

٥ - ولكي تساهم البلدان النامية في التخفيف من حدة المخاطر العالمية وتساهم مساهمة فعالة في مجتمع المعرفة والعالمي، يفترض أن تستفيد من الشبكات الإعلامية العالمية والتكنولوجيات الابتكارية. كما أن مشاركة البلدان النامية في توفير المنافع العامة العالمية واستهلاكها تشكل أحد الأوجه الهامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة تلك الموجهة نحو توفير التعليم للجميع، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضمن استمرارية البيئة.

٦ - وتوفر الحكومات العديد من المنافع العامة العالمية على الصعيد الوطني لأنها تقرر بأهميتها لرفاهة المجتمع. ومع ذلك، وبما أن التمويل الداخلي عادة ما يكون غير كاف، فكثيرا ما يكون هناك نقص في وفرة هذه المنافع العامة العالمية، حيث تحاول بلدان عديدة الاستفادة دون مقابل من أموال ميزانيات بلدان أخرى. وحيثما تنفق أموال دولية على المنافع العامة العالمية، كثيرا ما تدرج هذه الأموال كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية، وفي هذه الحالة يكون المانحون أنفسهم أيضا من بين المستفيدين من هذه النفقات.

٧ - ومن منظور جدول الأعمال الخاص بالتنمية، من المهم تمييز المساعدة الإنمائية الرسمية عن تمويل المنافع العامة العالمية، حيث تحتفظ المساعدة الإنمائية الرسمية بأساسها المنطقي بالدرجة الأولى كآلية لدعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق التنمية الوطنية. وتوفير المنافع العامة العالمية من أجل تعزيز الرفاهة على الصعيد العالمي والحد من المضار العالمية وتخفيف المخاطر العالمية أمر له أساسه المنطقي. وعليه، فإن من الضروري ضمان ألا تصرف أموال توفير هذه المنافع على حساب المعونة الإنمائية الموجهة أساسا نحو توفير المنافع العامة الوطنية التي تحتاجها البلدان النامية و/أو على حساب السلع الخاصة لتلك البلدان. ولذا، ينبغي تعبئة المزيد من الموارد لتوفير المنافع العامة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن تأخذ الترتيبات المؤسسية وعمليات اتخاذ القرار من أجل توفير هذه السلع مصالح البلدان النامية واهتماماتها في الاعتبار، سواء كمستهلكة للمنافع العامة العالمية أو كجهات يمكن أن تتولى توفيرها.

٨ - ويقدر أن ما يصل إلى ثلث المبالغ المخصصة سنويا على الصعيد العالمي من المساعدة الإنمائية الرسمية^(١٠)، التي انخفضت في حد ذاتها انخفاضاً هاماً خلال السنوات القليلة الماضية

(١٠) تختلف التقديرات المتعلقة بمجموع المبلغ وتوزيعه باختلاف المصادر. فحسب أحد التقديرات، توزع الأموال المصروفة على المنافع العامة العالمية على الشكل التالي: "تستحوذ المنافع العامة المرتبطة بالبيئة العالمية على نصف هذه الأموال، بينما تقتسم مجالات الصحة وتنظيم المعرفة والإدارة ومنع النزاعات النصف الآخر". انظر Inge Kaul and others, eds., *Global Public Goods: Managing Globalization* (أصدرته لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دار (Oxford University Press, New York, 2003).

إلى ما يناهز ٥٠ بليون دولار سنويا، يستخدم حاليا لتمويل شراء المنافع العامة العالمية. وترى اللجنة، أن هناك عددا من المصادر المحتملة التي يمكن أن تتيح إيرادات لتوفير أموال إضافية لهذه المنافع العامة دون تحويل المساعدة الإنمائية الرسمية عن وجهتها.

٩ - وبغية تلبية الاحتياجات الملحة، استحدثت عدد من ترتيبات التمويل الجديدة للمنافع العامة العالمية خلال الفترة الأخيرة الماضية، منها على سبيل المثال مرفق البيئة العالمية، والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وآلية التنمية النظيفة، وآليات مبادلة الانبعاثات بموجب بروتوكول كيوتو^(١١) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(١٢). وقد اتضح حتى الآن أن هذه التدابير نشأت بشكل خاص إلى حد ما. كما تم التقدم أيضا بمقترحات لإنشاء آليات تمويل جديدة، (بما في ذلك الضرائب والرسوم وأجور الاستخدام وآليات التعويض الدولية). ومن ثم فإن النظر فيما تم إنجازه حتى الآن وفيما إذا كانت هناك وسائل الملائمة للتصدي لتحديات اليوم والتحديات المتوقعة في المستقبل سيجري في حينه.

١٠ - وترى اللجنة أن ثمة ضرورة ملحة للبدء في حملة توعية عالمية بطبيعة ودور المنافع العامة العالمية في عصر العولمة ووضع منهجية لتقييم مستوى الطلب على المنافع العامة العالمية ومستوى توفيرها بحسب القطاعات والفئات. كما أن من المهم استحداث وتطبيق الوسائل التحليلية السليمة لتقييم العناصر والآثار العالمية المتعلقة بتوفير السلع العامة الوطنية واستهلاكها.

باء - الإجراءات الواجب اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي

١١ - إن العديد من المشاكل العالمية - الأمراض والتلوث وعدوى الأزمات المالية - ناجم عن الآثار الخارجية العابرة للحدود. ومن المهم أثناء معالجة هذه المشاكل، اتباع مبدأ توزيع الاختصاصات عن طريق إسناد المسؤولية إلى الوكلاء الذين يهتمون بأكثر المسائل حيوية والقادرين على تخفيض تكاليف المعاملات، وذلك بهدف تفادي المغالاة في المركزية وانعدام الفعالية وحالات التفاوت الناجمة عن اتخاذ إجراءات تصحيحية^(١٣). وكل ما يمكن عمله على الصعيد الوطني من الأفضل أن يتم على هذا الصعيد؛ بيد أنه ينبغي النظر في توفير المساعدة

(١١) FCC/CP/1997/7/Add.1، القرار 1/CP.3، المرفق.

(١٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

(١٣) للاطلاع على إحدى المناقشات بشأن تمويل آليات السلع العامة العالمية، انظر على سبيل المثال F. Sagasti and K. Bezanson, *Financing and Providing Global Public Goods: Expectations and Prospects* (ستوكهولم، وزارة الشؤون الخارجية للسويد، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).

الدولية للبلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من استيعاب الآثار الخارجية التي تعد حيوية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

١٢ - ويتيح مفهوم المنافع العامة العالمية إطارا مفيدا يمكن ضمنه استكشاف الترتيبات المؤسسية على جميع المستويات وآليات التمويل لتوفير الآثار الخارجية العابرة للحدود أو احتوائها.

١٣ - ويتعين على الحكومات القيام بدور أساسي، مع أنه عادة ما يكون دور تيسير فقط، في توفير المنافع العامة العالمية. ومن المفيد لتفهم أفضل لما يمكن عمله على الصعيدين الوطني والدولي، التمييز بين الأنشطة الجوهرية والتكميلية المرتبطة بتوفير هذه المنافع العامة.

١٤ - فالأنشطة الجوهرية تهدف إلى إنتاج المنافع العامة العالمية التي تتاح عن طريق التعاون الدولي، مثل البرامج التي تنفذ لمصلحة تتعدى الحدود الوطنية أو لمصلحة تم أقطارا متعددة، فضلا عن الأنشطة الموجهة نحو بلد واحد وتفيد في ذات الوقت بلدانا أخرى. أما الأنشطة التكميلية (التي تكمن المسؤولية الأولية عنها داخل كل بلد)، فهي تمكن الدول من الاستعداد لجني فوائد المنافع العامة العالمية التي توفرها الأنشطة الجوهرية، مع إنتاج سلع عامة وطنية قيمة في الوقت ذاته. ويشكل البحث على سبيل المثال أحد الأنشطة الجوهرية في إنتاج المعارف، وإن كان التعليم مكمل لإنتاجها، وتوفير المدارس والمدرسين أمر مكمل لاستخدام هذه المعارف (انظر الجدول ١).

الجدول ١ - تصنيف المنافع العامة العالمية بحسب القطاعات والأنشطة الجوهرية والتكميلية

النشاط التكميلي		النشاط الجوهرية	المنافع العامة والقطاعات
الاستهلاك	الإنتاج		
البيئة			
	البحوث	خفض الانبعاثات	على الصعيد الدولي
الحد من الفقر	دعم الزراعة	المحافظة	على الصعيد الوطني
الصحة			
	إجراء بحوث في الأمراض	القضاء على الأمراض	على الصعيد الدولي
العيادات الصحية	نظام الرعاية الصحية	الرعاية الصحية الوقائية	على الصعيد الوطني
المعرفة			
	خدمات الإنترنت	مراكز البحوث	على الصعيد الدولي
الشبكات العالمية المدارس	توفير التعليم للجميع	الخدمات التعليمية	على الصعيد الوطني
الأمن			
	حفظ السلام مجلس الأمن	منع نشوب النزاعات	على الصعيد الدولي
الحد من الفقر	حفظ النظام	الحد من الجريمة	على الصعيد الوطني
حُسن الإدارة			
	البحوث	المؤسسات العالمية	على الصعيد الدولي
الاستقرار المالي الإنصاف	قدرات الحكومة	”الحكم الجيد“	على الصعيد الوطني

المصدر: Oliver Morrissey, Dirk Willem te Velde and Adrian Hewitt, “Defining international public goods: conceptual issues”, in *International Public Goods: Incentives, Measurement and Financing*. M. Ferroni and A. Mody, eds. (Dordrecht, Netherlands; Kluwer Academic Publishers and International Bank for Reconstruction and Development, World Bank, 2002)

جيم - الترتيبات المؤسسية والمالية

١٥ - هنالك ما يدعو لدراسة الترتيبات المؤسسية والآليات المالية الحالية للمنافع العامة العالمية. فبالرغم من أن المنافع العامة الوطنية والمحلية تتلقى الدعم المالي بوصفها هياكل أساسية جديدة بالتمويل، إلا أنه يوجد فراغ مؤسسي ونقص هائل في التمويل للمنافع العامة العالمية من قبل المؤسسات المالية الدولية. ويقدر اتسام المنفعة العامة العالمية بالطابع ”الخالص“ يزداد نقص التمويل وضوحاً، لأنها في هذه الحالة عادة ما تعتبر ملكية عامة مما يزيد من عدد المستعملين الذين يحتمل أن يتحولوا إلى مستفيدين بالجان. ولذلك فإنه

لا بد من وجود وسيط دولي معني بتمويل المنافع العامة العالمية. ونظرا لعدم وجود وسيط من هذا القبيل ازداد الدافع لبذل جهود على الصعيد الوطني، لجمع الأموال، مثلا.

١٦ - ولما كانت لا توجد حكومة عالمية تتمتع بسلطات لجمع الضرائب، صار العمل الطوعي والتدابير الجماعية بمثابة وسيلة أساسية لتمويل المنافع العامة العالمية. وترى اللجنة أن هذا التمويل ينبغي ألا يثير مشاكل مستعصية على الحل بالنسبة للكثير من المنافع العامة العالمية، نظرا لوجود مصادر محتملة لم تُطرق أبوابها بعد. ويتطلب التمويل الفعال لمختلف ضروب المنافع العامة العالمية وضع ترتيبات مؤسسية مختلفة تبعا لاختلاف ضروب "تكنولوجيا الإجمال"^(١٤)، أما اقتناء المنافع العامة الخالصة، فيمكن على سبيل المثال، أن يتم بأكثر الطرق فعالية من جانب المجتمع الدولي. بموجب معاهدات وأنظمة دولية؛ غير أن المنافع العامة الأخرى، مثل البحوث العلاجية التي يجري الاضطلاع بها للاستشفاء من الأمراض، فقد تتطلب إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وهناك منافع أخرى محددة الفئات يمكن توفيرها بإقامة تعاونيات خاصة لهذا الغرض تتولى تمويل المنفعة العامة المعنية بتحصيل ضرائب أو رسوم وإقامة مؤسسات إقليمية لهذا الغرض قوية ولكنها مرنة. ولهذا تسترعى اللجنة الانتباه إلى الحاجة لدراسة جدوى فرض ضرائب أو رسوم ونفقات على استخدام المنافع العامة.

١٧ - ومع ذلك فإن اللجنة تسلم بأن تمويل المنافع العامة العالمية قد لا يتطلب مجرد تعبئة موارد إضافية وإنما أيضا إعادة تخصيص الموارد القائمة. فعلى سبيل المثال، يمكن إعادة تخصيص مخصصات الاعتمادات المرصودة في الميزانيات الحالية بطريقة تقضي إلى التخلص من الإعانات الضارة (مثلا، الإعانة المالية لإنتاج الفحم)، علما بأن هذه الإعانات العالمية تقدر حاليا بحوالي ٩٠٠ بليون دولار في السنة. ويمكن كذلك، بدلا عن الاقتصر على معالجة آثار نقص تمويل المنفعة العامة العالمية (مثلا، فيما يتعلق باحتواء الأزمات المالية)، أن يصار إلى إعادة توجيه الجهود من أجل زيادة تمويل هذه المنفعة (مثلا، عن طريق بناء القدرات الوطنية اللازمة للإشراف المصرفي على عمليات تحقيق الاستقرار المالي). ويمكن استخدام القواعد وغيرها من التدابير لتغيير فئات الحوافز بهدف زيادة الخيارات المتاحة لزيادة تمويل المنافع العامة العالمية. فعلى سبيل المثال يمكن أن تصبح الجهود الرامية إلى مكافحة الأمراض المعدية

(١٤) للاطلاع على أفضل التقنيات للحصول على مختلف أنواع المنافع العامة العالمية انظر، على سبيل المثال، ب. ب. أناند، "تمويل الحصول على المنافع العامة العالمية"، ورقة المناقشة رقم ٢٠٠٢/١١٠ (هلسنكي، جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢) "Financing the provision of global public goods".

عالميا أقل تكلفة إذا ما جرى تحديد أسعار تفضيلية للأدوية حسب القدرة على الدفع في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك سيكون من المستصوب التركيز على المنافع العامة العالمية غير التنافسية، نظرا لأنه يمكن، بطبيعة الحال، زيادة توفير مثل هذه السلع، بتكلفة منخفضة، مما يجعلها أكثر قدرة على البقاء من ناحية سياسية. ومثال ذلك المعرفة. فالافتقار للمعرفة كثيرا ما يكون عائقا رئيسيا للتنمية. ورغم الحاجة لتوفير الحوافز الاستثمارية إلا أنه توجد إمكانية لوضع المزيد من الترتيبات الابتكارية التي ترمي إلى إشاعة المعارف ذات الصلة بالتنمية على أوسع نطاق ممكن دون المساس بالحوافز اللازمة لابتكاريها، على سبيل المثال عن طريق مبادرة الأمن الصحي العالمية أو بإبرام اتفاقية بشأن الجوانب ذات الصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية إذا ما أريد المزيد من المرونة. ومن شأن هذه الترتيبات الابتكارية أن تؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنصاف فيما يتعلق بإمكانية الوصول، ويمكن أن تشمل مجالات ذات أولوية من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومكافحة الأمراض المعدية، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتحقيق الكفاءة في مجال الطاقة؛ وشح المياه؛ والأمن الغذائي؛ وتنمية المجتمعات المحلية.

١٩ - وبصفة عامة فإن المصادر المحتملة الرئيسية لتمويل المنافع العامة العالمية التي تحظى بالاهتمام ذي الأولوية لدى البلدان النامية هي ما يلي: (أ) رصد اعتمادات مالية إضافية من قبل الجهات المانحة؛ (ب) زيادة الدعم المقدم من البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية؛ (ج) تخفيف الديون في إطار المبادرة الموسعة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ (د) تحرير الموارد، مثلا، عن طريق إزالة الإعانات المالية لقطاعات الطاقة والمياه وغيرها من الإعانات المماثلة؛ (هـ) التعجيل بعمليات إصلاح الاقتصاد الكبير من أجل تهيئة البيئة الاستثمارية المواتية الأكثر مدعاة لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي؛ (و) قيام المؤسسات الربحية وغير الربحية بتوفير المنح اللازمة؛ و (ز) إقامة الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٢٠ - وفي ضوء ما تقدم فإن اللجنة ترى أن من الضروري وضع تمييز أوضح بين تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل المنافع العامة العالمية، وتوفير مصادر جديدة وإضافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال المنافع العامة العالمية. بيد أنه بصرف النظر عن الاعتبارات الخارجية بالنسبة لجميع البلدان، فإن المنافع العامة العالمية تفيد بالدرجة الأولى في تنمية البلدان النامية (مثلا، عن طريق تحسين عقاقير مكافحة الملاريا)، وفي مثل هذه الحالة ينبغي توفير الأموال اللازمة لها من مصادر المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن ناحية أخرى، إذا كانت

البلدان الصناعية هي أيضا من الجهات المستفيدة من المنفعة العامة العالمية المعنية فينبغي لها إتاحة المزيد من الموارد لزيادة إتاحة هذه المنفعة.

دال - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

٢١ - في ضوء الاستعراض الذي أجرته اللجنة، فإنها توافق على القول بأن مفهوم المنافع العامة العالمية يتيح إمكانية إيجاد تصور أفضل لمسارات فعالة وكفؤة ومنصفة نحو التنمية. بيد أنه لا يزال يوجد أيضا ما يدعو إلى إيضاح هذا المفهوم لإتاحة إمكانية توفيرها بطريقة تنم عن الصراحة والشفافية في الحوار المتعلق بتحديد وتقرير السياسات.

٢٢ - وحتى عهد قريب كانت المناقشات المتعلقة بتوفير المنافع العامة تقتصر على المنافع الوطنية أو المحلية العامة. بيد أن هذا المفهوم صار دوليا، مما يدل بقوة على أنه إذا ما صارت المنافع العامة العالمية موضوعا للقرارات التي تتخذها الجماعات والشركات والحكومات فإنها ستكون أقل إتاحة.

٢٣ - لذلك ترى اللجنة أنه:

(أ) توجد ضرورة لزيادة وعي الجمهور وإلمامه بالمنافع العامة العالمية من أجل تهيئة الشروط اللازمة لقيام الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك القطاع الخاص، بزيادة الموارد المخصصة للمنافع العامة العالمية؛

(ب) بما أن المنهجية الحالية لتمويل المنافع العامة العالمية التي تقوم على تحويل موارد من المساعدة الإنمائية الرسمية لا تعتبر وافية بالغرض لتوفير المنافع العامة العالمية، ولذلك يلزم إيجاد ترتيبات مؤسسية ومالية جديدة؛

(ج) وتحقيقا لهذه الغاية فإن من الضروري تحديد مقدار نقص الموارد المالية وإعداد تقديرات واقعية للاحتياجات المالية من أجل إتاحة المنافع العامة العالمية، حسب الفئات (كالصحة والتعليم والبيئة)؛

(د) ينبغي إعداد مسح لآليات التمويل القائمة ضمنا لاستخدام الموارد الحالية بطريقة أفضل وأكثر مرونة وللمواءمة بينها وبين الاحتياجات الملحة؛

(هـ) من الضروري النظر في مصادر محتملة جديدة لتمويل من أجل استكمال الموارد الحالية للمساعدة في ضمان توفير المنافع العامة العالمية (على سبيل المثال ضريبة الانبعاثات الكربونية والتحويلات المالية الدولية)؛

- (و) ينبغي تعزيز عمليات اتخاذ القرارات الدولية للتغلب على العديد من المشاكل ذات الصلة بنقص التمويل القائمة اليوم، خاصة في مجال البيئة العالمية، وذلك بإشراك جميع أصحاب المصالح المعنيين، بما في ذلك البلدان النامية، في تحديد الأولويات في مجال المنافع العامة العالمية، لكل منفعة على حدة والمستوى المناسب لإنتاجها وصافي فوائدها؛
- (ز) زيادة دور القطاع الخاص فيما يتعلق بتوفير المنافع العامة العالمية وذلك بتغيير الحوافز وتصحيح حالات إخفاق الأسواق.

الفصل الرابع

استعراض قائمة أقل البلدان نمواً

ألف - مقدمة

١ - عملاً بالفقرة ٩ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، المرفق الأول، فإن لجنة السياسات الإنمائية ملزمة بإجراء استعراض مرة كل ثلاث سنوات لتحديد البلدان التي يلزم أن تضاف إلى، أو تحذف من، قائمة أقل البلدان نمواً. ولما كان الاستعراض السابق قد أجري في عام ٢٠٠٠، فقد قامت اللجنة بإجراء استعراض آخر في عام ٢٠٠٣.

٢ - ولدى تحديد البلد المؤهل لدخول قائمة أقل البلدان نمواً تراعي اللجنة الاعتبارات الثلاث التالية: مستوى الدخل في البلد المعني وما له من أصول بشرية ومدى ضعفه الاقتصادي. ولتحديد ذلك تستخدم اللجنة ما يلي (أ) متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كمؤشر على الدخل؛ (ب) الرقم القياسي للأصول البشرية كمؤشر على كمية الأصول البشرية؛ و (ج) الرقم القياسي للضعف الاقتصادي كمؤشر على الضعف الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، ولما كان مفهوم فئة أقل البلدان نمواً ينطوي على استبعاد الاقتصادات الكبيرة، فقد أيدت الجمعية العامة في القرار ٢٠٦/٤٦ الذي اتخذته في عام ١٩٩١، المبدأ الذي يقضي بعدم النظر في ضم أي بلد إلى القائمة إذا كان عدد سكانه يتجاوز ٧٥ مليون نسمة، حسبما جاء في تقرير لجنة التخطيط الإنمائي عن أعمال دورتها السابعة والعشرين^(١٥).

٣ - وفيما يتعلق بكل استعراض تقوم اللجنة بتحديد مستويات العتبة الدنيا لكل من المؤشرات الثلاثة المذكورة أعلاه. وتستخدم هذه العتبات في تحديد البلدان التي تضاف إلى الفئة المعنية أو تحذف منها. ولكي يكون البلد المعني مؤهلاً للإضافة ينبغي أن يستوفي جميع المعايير الثلاثة. ولكي يكون مؤهلاً للتخرج منها، ينبغي أن يستوفي مجموعة معدلة من العتبات الدنيا لاثنتين من المؤشرات الثلاثة؛ ولكي يكون مؤهلاً للحذف، ينبغي أن يستوفي هذا الشرط في استعراضين متتاليين. بيد أن اللجنة تعي أن دورها يتمثل في المساعدة على تحديد البلدان المؤهلة للإضافة أو للحذف من قائمة أقل البلدان نمواً، وذلك بتطبيق المعايير التي اعتمدها اللجنة وأيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما القرار المتعلق بحذف البلدان فيقع على عاتق المجلس، وفي نهاية المطاف، على عاتق الجمعية العامة.

(١٥) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩١، الملحق رقم ١١ (E/1991/32)، الفقرة ٢٤٢.

٤ - وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أحاط المجلس علما بتوصيات اللجنة بشأن التغييرات الرئيسية الثلاثة التي تدخل على معايير تحديد مركز أقل البلدان نموا وهي: أولا، أن يستعاض بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي كمؤشر على الدخل؛ وثانيا أن يستعاض بالمعدل الإجمالي للالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي، بوصفه مؤشرا أفضل على مستوى التعليم، عن المعدل الإجمالي للالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي في الرقم القياسي للأصول البشرية (الذي كان يسمى سابقا دليل نوعية الحياة المادية المعزز)؛ وثالثا جواز استخدام النسبة المئوية للسكان المشردين بسبب الكوارث الطبيعية في استكمال الرقم القياسي للضعف الاقتصادي حينما تكون البيانات المناسبة متاحة.

٥ - وقامت اللجنة بإدخال تحسينات على المعايير الجديدة لتحديد فئات أقل البلدان نموا التي اعتمدت في عام ٢٠٠٢. بيد أنها ترى أنه يوجد ما يدعو لإدخال المزيد من التحسينات المنهجية في هذا المجال قبل موعد الاستعراض المقبل الذي يجرى مرة كل ثلاث سنوات. وكما حدث في الماضي، ينبغي إيلاء اعتبار خاص لمدى موثوقية المؤشرات كل على حدة وللطريقة التي تطبق بها المعايير.

باء - معايير تحديد أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٣

١ - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

٦ - شملت القائمة الأولية من البلدان التي طبقت عليها معايير تحديد أقل البلدان نموا خلال استعراض عام ٢٠٠٣، جميع البلدان التي صنفها البنك الدولي بلدا منخفضة الدخل في أي سنة من السنوات الثلاث الأخيرة^(١٦). وأولت اللجنة اهتماما خاصا بالبلدان المنخفضة الدخل التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال الواقعة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والتي أصبحت بلدا مستقلة في التسعينات، غير أنه تبين لها أن ليس هناك أي بلد من هذه البلدان ينبغي إدراجه في القائمة الأولية للأسباب الواردة في الإطار أدناه. ونتيجة لذلك، احتفظت اللجنة بـ ٦٥ بلدا لتنظر فيها خلال استعراض عام ٢٠٠٣، ومن بينها ٤٩ بلدا من أقل البلدان نموا الحالية و ١٦ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل ليست مدرجة حاليا في قائمة أقل البلدان نموا، بما في ذلك دولة عضو جديدة في الأمم المتحدة، هي تيمور - ليشتي.

(١٦) تغير قائمة البلدان ذات الدخل المنخفض التي وضعها البنك الدولي كلها من سنة لأخرى نتيجة التغييرات في نقطة الفصل والفروق في معدلات النمو فيما بين البلدان على مر الزمن.

٧ - وقررت اللجنة أن العتبة اللازمة لإدراج البلدان في الاستعراض الحالي ينبغي أن تتمثل في بلوغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفترة الثلاث سنوات (١٩٩٩-٢٠٠١) ٧٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة^(١٧). وفيما يتعلق بالخروج من القائمة، زادت اللجنة في المامش من ١٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة فوق عتبة الإدراج، وذلك أساساً لتفادي إمكانية انضمام البلدان الخارجة من القائمة إلى فئة أقل البلدان نمواً نتيجة التقلبات القصيرة الأجل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها والناشئة عن الصدمات الخارجية. ولذلك تم الاتفاق على تحديد عتبة الخروج من القائمة في استعراض عام ٢٠٠٣ بنصيب فرد متوسط من الدخل الناتج الإجمالي قدره ٩٠٠ دولار. وستكون هناك ستة بلدان من أقل البلدان نمواً الحالية فوق عتبة الخروج من القائمة بالنسبة لهذا المعيار (انظر الجدول ٢).

حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال

صنف البنك الدولي تسعة بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بلدانا منخفضة الدخل في واحدة من السنوات الثلاث الماضية على الأقل. ونظراً للتغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي طرأت خلال انتقالها إلى اقتصادات السوق، عانت هذه البلدان حالات ركود عميقة. ففي الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ على سبيل المثال، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على ٥٠ في المائة في كل بلد من هذه البلدان. وتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه السنوات الثلاث بين ١٧٣ دولاراً في طاجيكستان و ٧٨٠ دولاراً في تركمانستان (انظر الجدول أدناه).

ويقع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ضمن العتبة الحالية اللازمة للدخول في القائمة في ثمانية بلدان من البلدان التسعة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وبالمثل، ستكون هناك سبعة بلدان من هذه البلدان مؤهلة أيضاً للإدراج في القائمة بموجب معيار دليل الضعف الاقتصادي. بيد أنه نظراً لأن هذه البلدان كانت جمهوريات اشتراكية سابقة، فإن معدلات دليل الرصيد البشري لديها لا تزال مرتفعة بفضل سياساتها الاجتماعية الماضية، كما لا ينبغي التوصية بإدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً.

(١٧) بلغت نقاط الفصل التي حددها البنك الدولي بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل خلال هذه السنوات الثلاث على التوالي ٧٥٥ دولاراً، و ٧٥٥ دولاراً، و ٧٤٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

ووافقت اللجنة على أن النظر في إدراج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في قائمة أقل البلدان نمواً في استعراض عام ٢٠٠٣ الذي يجري كل ثلاث سنوات سيؤدي إلى إحداث تشوهات في دليل الرصيد البشري عند تحديد عتبات إدراج البلدان في القائمة أو الخروج منها. بيد أنها ذكرت بأن التدهور الاقتصادي في هذه البلدان قد دام أكثر مما كان متوقفاً. ولوحظ أيضاً أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أصبح يقل في عدد قليل من هذه البلدان عما هو عليه في العديد من أقل البلدان نمواً الحالية. فإذا لم تتحسن الاقتصادات في هذه البلدان المنخفضة الدخل التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في المستقبل القريب، فإنه سيكون من الصعب عكس اتجاه التقدم الاجتماعي الضعيف مما قد يؤدي إلى انخفاض دليل الرصيد البشري. لذلك أكدت اللجنة أهمية رصد الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال والمنخفضة الدخل التي تنخفض فيها معدلات دليل الرصيد البشري.

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال: البيانات والمعايير المستخدمة في تحديد أهلية الحصول على مركز أقل البلدان نمواً

السكان في عام ٢٠٠٢ (بالملايين)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	دليل الرصيد البشري	دليل الضعف الاقتصادي (معدل) ^(أ)	دليل الضعف الاقتصادي	أذربيجان
٨,١	٦٠٧	٧٢,٨	٤٠,٦	٣٨,٩	أذربيجان
٣,٨	٥٢٣	٧٩,٤	٣٤,٠	٣٠,٧	أرمينيا
٢٥,٦	٦٠٧	٨١,٣	٣٦,٣	٤٠,٣	أوزبكستان
٤٨,٧	٧٢٣	٨٦,٣	٢٦,١	٢٣,٨	أوكرانيا
٤,٩	٧٨٠	٨٤,٥	٥٣,٨	٦٠,٩	تركمانيستان
٤,٣	٣٩٧	٨١,١	٣٩,١	٣٩,٦	جمهورية مولدوفا
٥,٢	٦٤٧	٧٦,٢	٤٨,٢	٤٧,٦	جورجيا
٦,٢	١٧٣	٦٩,٥	٣٩,١	٣٧,٧	طاجيكستان
٥,٠	٢٨٧	٧٧,٦	٣٩,٩	٣٨,٢	قيرغيزستان

(أ) معدل الضعف الاقتصادي يشمل العنصر السادس: نسبة السكان المشردين بسبب الكوارث الطبيعية.

٢ - دليل الرصيد البشري

٨ - وافقت اللجنة على أن يظل دليل الرصيد البشري متضمنا العناصر التالية:
 (أ) التغذية، مقاسة بمتوسط احتياجات الفرد من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من الحد الأدنى اللازم؛ (ب) الصحة، مقاسة بمعدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات؛ (ج) التعليم، مقاسا بـ '١' معدل إلمام الكبار بالقراءة والكتابة و '٢' المعدل العام للالتحاق بالمدارس الثانوية.

٩ - وكما تم الاتفاق في عام ١٩٩١، حددت عتبة دليل الرصيد البشري للإدراج في القائمة بالقيمة الفاصلة بين الربعين الثالث والرابع من مجموعة البلدان الـ ٦٥ المحددة في الجدول ٢. وفي استعراض عام ٢٠٠٠، زادت عتبة الخروج من القائمة على عتبة الإدراج فيها بنسبة ١٥ في المائة. بيد أن اللجنة قررت خفض الهامش بين عتبي الإدراج في القائمة والخروج منها من ١٥ إلى ١٠ في المائة لأن هذا الهامش سيكون كافيا لتمييز البلدان التي حققت رصيда بشريا أفضل بكثير من غيرها. ووفقا للمبادئ التوجيهية المتفق عليها فإن عتبة الإدراج في قائمة أقل البلدان نموا. بموجب هذا الدليل تبلغ قيمتها ٥٥ من دليل الرصيد البشري. وتبلغ عتبة الخروج من هذه القائمة بموجب هذا الدليل ٦١.

٣ - دليل الضعف الاقتصادي

الجدول ٢ - أقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل الأخرى: المعايير المستخدمة في تحديد أهلية البلدان للحصول على مركز أقل البلدان نمواً

دليل الضعف الاقتصادي (معدل) ^(أ)	دليل الضعف الاقتصادي	دليل الرصيد البشري	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بـ) دولارات الولايات المتحدة)	السكان في عام ٢٠٠٠ (بالملايين)		
٤٠,٧	٤٢,٠	٢٥,٢	١٠٠	٦٦,٠	أ ب ن	إثيوبيا
٥٠,٢	٥١,٧	٣٢,٨	١٩٠	٤,٠	أ ب ن	إريتريا
٤٩,٠	٥٠,١	١١,٦	٥٢٣	٢٣,٣	أ ب ن	أفغانستان
٢١,٩	١٨,١	٧٣,٦	٦١٠	٢١٧,٥		إندونيسيا
٤٦,٨	٤٨,٥	٢٥,٦	٤٤٧	١٣,٩	أ ب ن	أنغولا
٤١,٦	٤٣,٢	٣٩,٨	٢٩٧	٢٤,٨	أ ب ن	أوغندا
٣٨,٦	٣٦,١	٤٦,٢	٦٧٣	٥,٠		بابوا غينيا الجديدة
٢٦,١	٢٠,٢	٤٥,٥	٤٣٧	١٤٨,٧		باكستان
٢٩,٥	٢٢,٩	٤٥,٣	٣٦٣	١٤٣,٤	أ ب ن	بنغلاديش
٥٦,٤	٥٧,٠	٤٠,٢	٣٦٧	٦,٦	أ ب ن	بنن
٤١,٠	٤٠,٦	٤٠,٤	٦٠٠	٢,٢	أ ب ن	بوتان
٤٧,٠	٤٩,٣	٢٦,٥	٢١٧	١٢,٢	أ ب ن	بوركينافاسو
٤٩,٦	٥٣,٨	١٩,٧	١١٠	٦,٧	أ ب ن	بوروندي
٥٦,٦	٥٩,٢	٢٦,١	٢٠٣	٨,٤	أ ب ن	تشاد
٤٢,٨	٤١,٥	٤٨,٦	٢٩٣	٤,٨	أ ب ن	توغو
٦٧,٣	٧٠,٣	٦٣,٧	١ ٣٨٣	٠,٠١	أ ب ن	توفالو
(ب)	(ب)	٣٦,٤	٤٧٨	٠,٨		تيمور - ليشتي
٤٩,١	٤٦,٧	٤٧,٣	٦٥٧	٠,٥	أ ب ن	جزر سليمان
٥٨,٧	٥٩,١	٣٨,١	٣٨٧	٠,٧	أ ب ن	جزر القمر
٤٢,٠	٤٣,١	٢٩,٩	٢٧٧	٣,٨	أ ب ن	جمهورية أفريقيا الوسطى
٣٠,٢	٢٨,٣	٤١,١	٢٦٣	٣٦,٨	أ ب ن	جمهورية ترانسيا المتحدة
٢٩,٥	٣٢,٨	٦٢,٩	٤٤٠	٢٢,٦		جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٤٢,٣	٤٠,٨	٣٤,٣	١٠٠	٥٤,٣	أ ب ن	جمهورية الكونغو الديمقراطية

دليل الضعف الاقتصادي (معدل) ^١	دليل الضعف الاقتصادي	دليل الرصيد البشري	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بـدولارات الولايات المتحدة)	السكان في عام ٢٠٠٠ (بالملايين)	
					جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤٣,٤	٤٣,٩	٤٦,٤	٢٩٧	٥,٥	أ ب ن
٤٩,٥	٤٨,٦	٣٠,٢	٨٧٣	٠,٧	أ ب ن
٥٦,٧	٥٥,٥	٧٢,٠	١ ٣٢٣	٠,٤	أ ب ن
٥٩,٦	٦٣,٣	٣٤,١	٢٣٠	٨,١	أ ب ن
٤٧,٦	٤٩,٣	٤٣,٤	٣١٧	١٠,٩	أ ب ن
٣٠,٣	٣٣,٧	٥٦,٥	٤٦٣	١٣,١	أ ب ن
٥٠,٨	٤٠,٩	٨٨,٨	١ ٤٤٧	٠,٢	أ ب ن
٣٧,٠	٤١,٨	٥٥,٨	٢٨٠	٠,١	أ ب ن
٣٨,٨	٣٨,٤	٣٨,١	٤٩٠	٩,٩	أ ب ن
٤٦,٥	٤٥,٢	٤٦,٤	٣٣٣	٣٢,٦	أ ب ن
٤٣,٣	٤٥,٧	٢١,٧	١٣٠	٤,٨	أ ب ن
٥٣,١	٥٥,٤	٨,٥	١٧٧	٩,٦	أ ب ن
٥٦,٥	٦٠,٨	٣٤,٠	٣٤٠	١,٤	أ ب ن
٤١,٩	٤٠,٩	٥٧,٩	٣٣٧	٢٠,٢	أ ب ن
٤٠,٠	٤٢,١	٣٠,٣	٤٤٧	٨,٤	أ ب ن
٥٥,٨	٦٤,٤	٤٧,٢	٧٤٣	٠,٥	أ ب ن
٦٠,٧	٦٤,٦	٣١,٢	١٧٠	١,٣	أ ب ن
٤٦,٤	٤٤,٥	٥٧,٤	١ ٠٨٣	٠,٢	أ ب ن
٣٩,٤	٣٧,١	٧٢,٧	٣٩٠	٨٠,٢	أ ب ن
٣١,٢	٣١,٩	٤٣,٨	٥٨٣	١٥,٥	أ ب ن
٤٨,١	٤٩,٧	٤٤,٥	٢٦٣	١٣,٨	أ ب ن
٢٥,٩	٢٥,٤	٤٣,٠	٦٨٧	١٦,٧	أ ب ن
٤٦,٨	٥٠,٣	٥٥,٢	٦١٠	٣,٢	أ ب ن
٦٠,٤	٦٤,٨	٦٧,٥	٩٢٣	٠,١	أ ب ن
٢٩,٠	٢٨,٤	٤٩,٣	٣٥٠	٣١,٩	أ ب ن
٥٨,٣	٦٣,١	٣٨,٧	٢٨٥	٣,٣	أ ب ن
٤٤,٥	٤٤,٢	٤٥,٤	٥٧٣	٢,١	أ ب ن
٤٥,٤	٤٧,٥	١٩,٩	٢٣٠	١٢,٠	أ ب ن

السكان في عام ٢٠٠٠ (بالملايين)	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بـدولارات الولايات المتحدة)	دليل الرصيد البشري	دليل الضعف الاقتصادي	دليل الضعف الاقتصادي (معدل)
١٦,٩	٢٥٣	٣٧,٩	٢١,٦	٢٧,٠
١١,٨	١٧٧	٣٩,٠	٤٩,٠	٤٩,٤
٠,٣	١ ٩٨٣	٦٥,٢	٣٣,٦	٣٧,٥
٢,٦	٣٩٣	٦٣,٣	٥٠,٠	٤٨,٩
٢,٨	٣٧٧	٣٨,٢	٣٨,٩	٣٧,٧
١٩,٠	٢٢٠	٢٠,٠	٣٥,٦	٣٩,٢
٤٩,٠	٢٨٢	٦٠,٠	٤٥,٤	٤٥,٦
٢٤,٢	٢٤٠	٤٧,١	٢٩,٥	٣١,٠
١١,٦	١٨٠	١٤,٢	٥٤,١	٥٣,١
١٢٠,٠	٢٦٧	٥٢,٣	٥٢,٨	٥١,١
٥,٣	٣٩٥	٦٠,٨	٣٩,٤	٤٢,٥
٨,٤	٤٩٣	٣٥,٣	٤١,٧	٤٣,٥
١ ٠٤١,١	٤٥٠	٥٥,٧	١٣,٥	١٩,٦
١٩,٩	٤٢٣	٤٦,٨	٤٩,١	٤٩,٠

أ ب ن = أقل البلدان نمواً.

ملاحظة:

العتبات اللازمة لإدراج بلدان في قائمة أقل البلدان نمواً هي أن يقل عدد السكان عن ٧٥ مليون نسمة وأن يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ٧٥٠ دولاراً، وأن يقل دليل الرصيد البشري عن ٥٥ وأن يزيد دليل الضعف الاقتصادي على ٣٧. ويجب أن تتوفر جميع هذه المعايير في أي بلد من البلدان. أما العتبات اللازمة للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً فهي أن يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على ٩٠٠ دولار، وأن يزيد دليل الرصيد البشري على ٦١ وأن يقل دليل الضعف الاقتصادي عن ٣٣. ويجب أن تتوفر في كل بلد معياران على الأقل من هذه المعايير لكي يكون مؤهلاً للخروج من هذه القائمة. ويشير الحروف "أ"، "ب"، "ن" قبل اسم البلد إلى تصنيفه حالياً من أقل البلدان نمواً.

وتشير الأرقام بالبنط العريض إلى استيفاء بلد هو حالياً من أقل البلدان نمواً لمعيار الخروج من القائمة.

(أ) دليل الضعف الاقتصادي المشتمل على العنصر السادس: نسبة السكان المشردين بسبب الكوارث الطبيعية؛ وعتبة الإدراج في القائمة: أكثر من ٣٨؛ وعتبة الخروج من القائمة: أقل من ٣٤.

(ب) البيانات غير متوفرة.

١٠ - وقد يتخذ الضعف الاقتصادي أشكالاً مختلفة. فالضعف الذي ينبغي أخذه في الاعتبار عند تحديد أقل البلدان نمواً هو الضعف الاقتصادي الهيكلي. ولهذا الغرض، ينبغي أن يعكس دليل الضعف الاقتصادي الخطر النسبي الذي تشكله الصدمات الخارجية على التنمية في أي بلد بعينه، والتي يتوقف تأثيرها ليس فقط على حجم الصدمات، بل وكذلك على السمات الهيكلية التي تحدد مدى تأثر البلد. تمثل هذه الصدمات. لذلك فإن دليل الضعف الاقتصادي الذي تستخدمه اللجنة هو متوسط خمس مؤشرات، هي: (أ) تركيز الصادرات من البضائع؛ (ب) تذبذب عائدات الصادرات؛ (ج) تذبذب الإنتاج الزراعي؛ (د) حصة الصناعات التحويلية والخدمات الحديثة في الناتج القومي الإجمالي؛ و (هـ) حجم السكان.

١١ - وأبلغت اللجنة أن نوعية البيانات القابلة للمقارنة دولياً المتعلقة بعدد المرشدين بسبب الكوارث الطبيعية قد تحسنت كثيراً. لذلك وافقت اللجنة على إدراج هذه المعلومات في دليل لمعدل الضعف الاقتصادي بوصفها مكملة للبيانات المتعلقة بتذبذب الإنتاج الزراعي.

١٢ - واعترفت اللجنة تماماً بأن البلدان الصغيرة أكثر عرضة اقتصادياً للصدمات الخارجية من الاقتصادات الكبيرة بسبب اعتماد اقتصاداتها بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية، ولأنها كذلك أقل تنوعاً منها، ثم بسبب تضررها بالوفورات السالبة. وبوجه خاص، تواجه معظم البلدان الجزرية الصغيرة الأقل نمواً مجموعة من العوائق الهيكلية - من قبيل ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعزلها النسبي عن الأسواق الرئيسية - مما يجعلها أقل عرضة للصدمات الخارجية. ولهذا السبب، اقترح أنه ربما يؤخذ عامل بعد البلدان في الاعتبار في الاستعراضات القادمة.

١٣ - وكما هو الشأن في حالة دليل الرصيد البشري، قررت اللجنة خفض هامش دليل الضعف الاقتصادي بين عتبي الإدراج في القائمة والخروج منها من ١٥ إلى ١٠ في المائة. ووفقاً لهذه المبادئ التوجيهية، تبلغ قيمة عتبة الإدراج في القائمة ٣٧. وتبلغ عتبة الخروج من القائمة بموجب هذا الدليل ٣٣. وبعد إدراج النسبة المئوية من السكان المرشدين بسبب الكوارث الطبيعية، ستصبح قيمة العتبة اللازمة لإدراج البلدان في القائمة ٣٨. وستصبح قيمة عتبة الخروج من القائمة ٣٤.

٤ - آلية الإدراج في القائمة والخروج منها

(أ) البلدان التي ستضاف إلى القائمة

١٤ - تيمور - ليشتي هي البلد الوحيد المؤهل لإضافة اسمه إلى القائمة. ولا يمكن حساب دليل الضعف الاقتصادي الخاص به بسبب عدم توفر البيانات، غير أن نصيب الفرد من

الناتج المحلي الإجمالي ودليل الرصيد البشري فيه يقلان كثيرا عن العتبتين اللازمتين لإدراجه في القائمة. وتوصي اللجنة بإدراجه في قائمة أقل البلدان نموا.

(ب) البلدان التي سينظر في إخراجها من القائمة

١' البلدان المؤهلة للخروج من القائمة

١٥ - توافق اللجنة على أن بلدين - الرأس الأخضر وملديف - مؤهلان للخروج من القائمة لتوفر معايير الخروج فيهما في استعراضين متتاليين.

أ - الرأس الأخضر

١٦ - كانت اللجنة قد ذكرت في عام ١٩٩٧، أن الرأس الأخضر ستصبح مؤهلة للخروج من القائمة في الاستعراض التالي نظرا لتوفر شرطين فيها من شروط الخروج من القائمة (نصيب الفرد من الدخل ومؤشرات رأس المال البشري) في ذلك الوقت. وأكد استعراض عام ٢٠٠٠ أن الرأس الأخضر قد استوفت هذين المعيارين من معايير الخروج من القائمة وأصبحت مؤهلة لذلك. بيد أنها صُنفت كبلد من أكثر البلدان النامية ضعفا من الناحية الاقتصادية وفقا لدليل الضعف الاقتصادي. ونظرا لضعفها الاقتصادي الشديد واعتمادها بدرجة كبيرة على المعونة الخارجية وتحويلات العمال، أوصت اللجنة بإرجاء إخراج الرأس الأخضر من قائمة أقل البلدان نموا وإعادة النظر في ذلك في استعراض عام ٢٠٠٣.

١٧ - وسجلت الآن الرأس الأخضر رابع أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي ورابع أعلى دليل للرصيد البشري من بين الـ ٦٥ بلدا. وهذان الرقمان يفوقان كليهما عتبة الخروج من قائمة أقل البلدان نموا. وعلى العكس من ذلك، فإن الرأس الأخضر ضعيفة اقتصاديا ويبلغ دليل الضعف الاقتصادي فيها ٥٥,٥ مقارنة بعتبة الخروج من القائمة البالغة ٣٣. ومع ذلك ونظرا لأن البلد يستوفي شرطين من الشروط الثلاثة للخروج من القائمة - استوفى هذين الشرطين في ثلاث استعراضات متتالية - توافق اللجنة على أنه مؤهل للخروج من القائمة.

١٨ - وأبلغت اللجنة أن حكومة الرأس الأخضر قد أعربت عن تحفظاتها إزاء دقة البيانات بشأن التغذية المستخدمة في حساب دليل الرصيد البشري الخاص بها. وترى الحكومة، أن البيانات المتعلقة بالمستوعب السعري التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة - القائمة على التوازنات الغذائية التي تستخدم في حسابها البيانات المتعلقة بالإنتاج الوطني من الأغذية والواردات الغذائية بدلا من الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية - لا تعكس الواقع التغذوي للبلد. ونتيجة لذلك، تعتقد الحكومة أنه ينبغي إجراء تسويات في

حساب دليل الرصيد البشري الخاص بها. وتحيط اللجنة علما بهذه المسألة. كما أبلغتها منظمة الأغذية والزراعة أن الرقم المتعلق بالمستوعب السعري الذي توصلت إليه أكثر موثوقية من البيانات القابلة للمقارنة دوليا التي جمعتها. وشددت اللجنة على أن موثوقية الاستعراض الذي تقوم به مرة كل ثلاث سنوات يتوقف جزئيا على استخدامها للبيانات التي تجمعها الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على أساس قابل للمقارنة دوليا، مثل منظمة الأغذية والزراعة، واليونيسيف، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية.

(ب) ملديف

١٩ - طلب المجلس في قراره ٣٦/٢٠٠٢ من اللجنة أن تواصل عملها بشأن إعادة دراسة توصيتها برفع ملديف من قائمة أقل البلدان نموا في دورتها الخامسة، وأن تقدم توصيتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٣ في سياق الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات في قائمة هذه البلدان، مع مراعاة المعلومات المشار إليها في القرار، والمعلومات الأخرى التي سيقدمها شركاء التنمية المعنيون والمنظمات المتعددة الأطراف.

٢٠ - وأعادت اللجنة دراسة توصيتها - المقدمة في استعراض عام ٢٠٠٠ - والقاضية برفع ملديف من قائمة أقل البلدان نموا، ونظرت اللجنة لاحقا في حالة ملديف في عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٣. وتذكر اللجنة بأن هذا البلد استوفى في استعراض عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٠ معيارين من معايير الخروج من القائمة إذ زاد دخل الفرد ودليل الرصيد البشري فيه (دليل نوعية الحياة المادية المعزز سابقا) كثيرا على عتبي الخروج من القائمة. وفي الاستعراض الحالي، لم يكن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيه هو الأعلى في البلدان الـ ٦٥ فحسب بل إنه فاق ضعفي عتبة الخروج من القائمة. ويحتل دليل الرصيد البشري فيه المرتبة الرابعة من بين أعلى الأرصد في أقل البلدان نموا، كما أنه يفوق عتبة الخروج من القائمة. ويقترَب أيضا دليل الضعف الاقتصادي فيه (٣٣,٦) كثيرا من عتبة الخروج من القائمة (٣٣) أو أقل). ونظرا لاستيفاء ملديف لمعيارين من معايير الخروج القائمة للمرة الثالثة على التوالي، تستخلص اللجنة أن هذا البلد مؤهل للخروج من القائمة.

٢١ - وأبلغت اللجنة أن حكومة ملديف قد أعربت للأمين العام عن مشاغل إجرائية وفنية بشأن بيانات الضعف المؤقتة المتعلقة بها والتي زودت بها اللجنة. وأبلغ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من جهته اللجنة أن المعلومة المتعلقة بملديف كانت أعدت بتعاون في قدمته الحكومة. ولم يتضمن رد الفعل الأول الصادر عن الحكومة إزاء بيانات الضعف المؤقتة أي دليل مادي للتحفظ على رأي اللجنة بأن ملديف مؤهلة فنيا للخروج من القائمة. وتعترف اللجنة بأن ملديف تواجه صعوبات وتكاليف خاصة لأنها بلد ذو اقتصاد

جزري صغير ومشتت على نطاق واسع وأنها ربما تفقد منافع دولية هامة إذا أخرجت من قائمة أقل البلدان نمواً.

٢٣ - البلدان الأخرى التي تستوفي شروط الخروج من القائمة في عام ٢٠٠٣

٢٢ - حققت ساموا ثاني أعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأعلى دليل للرصيد البشري ضمن البلدان الـ ٦٥. وعلى الرغم من أن البلد يعتبر ضعيفاً اقتصادياً - كما يتبين ذلك من دليل الضعف الاقتصادي (٤١)، مقارنة بعتبة الخروج من القائمة (٣٣) أو أقل) وهو يحتل الآن المرتبة الحادية عشرة من بين أقل البلدان نمواً الأقل ضعفاً استناداً إلى هذا المعيار. ونظراً لأنه يستوفي معيار الخروج من القائمة، فإن اللجنة توصي باعتباره مؤهلاً للخروج منها. ونتيجة لذلك، فإنه قد يتأهل للخروج من القائمة إذا توفر فيه معيار الخروج من جديد في استعراض عام ٢٠٠٦.

٢٣ - وتشير البيانات المتعلقة ببلدين هما كيريباتي وتوفالو أنهما يستوفيان معيار الخروج من القائمة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودليل الرصيد البشري). بيد أنه في حين أنهما مؤهلين فينا للخروج من القائمة في المستقبل، فإن اللجنة توصي بعدم النظر في حالتيهما. ففي حالة كيريباتي الذي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفترة الثلاث سنوات (٩٢٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) قليلاً عن عتبة الخروج من القائمة البالغة ٩٠٠ دولار - انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستمرار خلال فترة الأربع سنوات الماضية من ١٣٠٠ دولاراً في عام ١٩٩٨ إلى ٨٣٠ دولاراً فقط في عام ٢٠٠١. أما في حالة توفالو فلا يتوفر بشأنها سوى بيانات عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وفضلاً عن ذلك، تشدد اللجنة على أن هذين البلدين مصنفيين من أضعف البلدان اقتصادياً في القائمة الأولية وفقاً لدليل الضعف الاقتصادي.

جيم - الانتقال المبسر للبلدان الخارجة من قائمة أقل البلدان نمواً

٢٤ - إن الاعتراف على مدى فترة طويلة من الزمن بأهلية بلد بوصفه من البلدان "الأقل نمواً" للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً دليل على أنه حقق بعض النجاح في مجال التنمية وأنه قادر على تحقيق قدر من التغيير الهيكلي في اقتصاده. ومن المحتمل أن يعزى هذا النجاح، بدوره، إلى مزيج من السياسات المحلية السليمة والظروف الخارجية الملائمة. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، فقد كان للدعم الدولي في كثير من الحالات دور رئيسي في ذلك كما كانت القدرة على انتهاز فرص السوق العالمية عامل هام أيضاً.

٢٥ - وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته البلدان المؤهلة للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً فإنه يحتل أن تظل قدرتها على الصمود أمام الصدمات الخارجية محدودة. ومن المحتمل

أن يؤدي السحب الفجائي للدعم الخارجي لها إلى حدوث صدمة تترتب عليها آثار سلبية، وربما أدى ذلك إلى عكس التقدم الإنمائي المحرز فيها. وينبغي الإشادة بالبلدان المؤهلة للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً على النجاح الذي أحرزته وليس معاقبتها على ذلك بفرض مثل هذه الصدمة عليها.

٢٦ - وتذكر اللجنة بالأهمية التي ما فتئت توليها لتدابير "الانتقال الميسر" المتعلقة بخروج البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، والمبينة في تقريرها عن دوريتها الثالثة والرابعة^(١٨). وتذكر أيضاً بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد كرر في قراره ٣٦/٢٠٠٢ تأكيد أهمية كفالة الخروج الميسر من قائمة أقل البلدان نمواً الذي كان أكدته في قرارين سابقين (قرارا المجلس ٣٤/٢٠٠٠ و ٤٣/٢٠٠١)، مع التقيد بالملاحظات التي أبدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩١ في قرارها ٤٦/٢٠٠٦ بشأن أهمية كفالة خروج البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً دون الإخلال بالتقدم الذي أحرزته في مجال التنمية.

٢٧ - وأبلغت اللجنة أن أهمية كفالة انتقال البلدان الخارجة من قائمة أقل البلدان نمواً بصورة ميسرة بدأت تؤخذ بعين الاعتبار في النظام التجاري المتعدد الأطراف في الوقت الذي أدرجت فيه مسألة معاملة الدول الأعضاء الخارجة من قائمة أقل البلدان نمواً على جدول أعمال برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن الاقتصادات الصغيرة. وتقترح اللجنة أنه بالنظر للاتجاه العام نحو زيادة تحرر التجارة وتآكل الأفضليات التجارية بالنسبة لجميع البلدان النامية، ينبغي المحافظة على منافع أقل البلدان نمواً عندما يخرج بلد من القائمة نظراً لأن التكاليف التي يتكبدها الشركاء التجاريون ستكون تافهة كما أن المنفعة التي يجنيها البلد الخارج من القائمة ستتضاءل تدريجياً كلما زالت الحواجز أمام جميع البلدان النامية. وتوصي اللجنة بأن يشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الشركاء في التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف المعنية على التعجيل بإحراز تقدم في معالجة القضايا المتعلقة بخروج البلدان من القائمة، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية من خلال الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً.

٢٨ - لذلك توصي اللجنة بعقد اجتماع للخبراء بشأن هذه المسألة العامة، مسألة الانتقال الميسر بهدف تسليط الأضواء على المعاملة التي يحتمل أن تلقاها البلدان الخارجة من القائمة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الرئيسيين.

(١٨) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ١٣، (E/2001/33)، الفقرات ١١٤-١١٧، والمرجع نفسه، ٢٠٠٢، الملحق رقم ١٣ (E/2002/33)، الفقرات ١٥٨-١٦٣.

٢٩ - وشددت اللجنة على أنه لا يمكن البت في معاملة الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف للبلدان الخارجة من القائمة - لا سيما فيما يتعلق بالأفضليات التجارية - إلا في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية. وذكرت بأن الخروج من القائمة سوف يسفر عن فقد عدد من الامتيازات الكبيرة، لا سيما الوصول التفضيلي إلى الأسواق وتمديد مهلات التنفيذ فيما يتعلق بالتزامات منظمة التجارة العالمية. وتوصي أيضا اللجنة بأن يفضي خروج البلدان من القائمة، في كل حالة، إلى دعوة الأمم المتحدة إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة يقوم فيه البلد الخارج من القائمة وشركاؤه في التنمية بتحديد التدابير التي تكفل انتقاله بصورة ميسرة.

٣٠ - واستفادت اللجنة من وثيقة قدمتها أمانة الكمنولث، توجه الانتباه إلى مقاومة الإخراج، الموجودة عموما في صفوف أقل البلدان نموا. وتشدد تلك الوثيقة على المزايا التي تفقدها الدول الجزرية النامية عند خروجها، وعلى الحاجة إلى المحافظة على الوصول إلى الأسواق التقليدية وتأمين الوصول إلى أسواق جديدة.

٣١ - وبما أن جميع البلدان التي تفي بمعايير الإخراج في الاستعراض الجاري هي من الدول الجزرية الصغيرة النامية، سلّمت اللجنة بأن مسألة الانتقال السلس تمثل جانبا هاما في النظر في جميع المسائل المتصلة بمعاملة تلك الدول معاملة خاصة. وتدعو اللجنة الاجتماع الدولي القادم الذي سينظر في مسألة الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠٠٤ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) إلى دراسة الاحتياجات الخاصة لتلك الدول. وتحت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النظر في مسائل الإخراج والانتقال السلس، خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣، والتشديد على الحاجة إلى معاملة أكثر تفضيلا للبلدان النامية التي تواجه صعوبات خاصة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

دال - الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات

٣٢ - لا تزال اللجنة تستصوب أن تُضاف إلى جانب أقل البلدان النامية الحالية، في القائمة الأولية للبلدان التي سيُنظر فيها في الاستعراض الثلاثي، البلدان التي اعتبرها البنك الدولي منخفضة الدخل في أي من السنوات الثلاث الأخيرة. ومن بين تلك البلدان، وجدت اللجنة أن الثروات الكبيرة نسبيا من الخبرات البشرية المتوافرة في البلدان المنخفضة الدخل التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، لا تؤهلها لتكون في قائمة أقل البلدان نموا.

٣٣ - واعتمدت اللجنة دخلا فرديا متوسطا لثلاث سنوات قدره ٧٥٠ من دولارات الولايات المتحدة كعتبة إدراج في تلك الفئة تحت معيار متوسط الدخل الفردي. وقررت

أيضا زيادة هامش الإخراج من ١٥ إلى ٢٠ في المائة فوق عتبة الإدراج؛ وبذلك أصبحت عتبة الإخراج تحت هذا المعيار متوسّطا للدخل الفردي قدره ٩٠٠ من دولارات الولايات المتحدة.

٣٤ - ووافقت اللجنة على أن تُختار عتبة الإدراج فيما يتعلق بمعياري مؤشر الرصيد البشري، ومؤشر الضعف الاقتصادي، بحيث يكون ثلاثة أرباع أكثر البلدان حرمانا مؤهلة تحت كل من هذين المعيارين. وقررت اللجنة أيضا أن يُخفّض الهامش بين عتبات الإدراج وبين الإخراج من ١٥ إلى ١٠ في المائة لكل من هذين المؤشرين.

٣٥ - وبتطبيق العتبات المتفق عليها وباعتبار المعلومات والاعتبارات الأخرى، استنتجت اللجنة ما يلي:

(أ) تيمور - ليشتي مؤهلة لإدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً؛

(ب) الرأس الأخضر وملديف مؤهلان للإخراج؛

(ج) ساموا مؤهلة ليُنظر في إخراجها في عام ٢٠٠٦.

٣٦ - وتشدد اللجنة كثيرا على ضرورة انتقال البلدان التي تخرج من قائمة أقل البلدان نمواً، انتقالا سلسا، وتدعو المجتمع الدولي، بمن فيه المانحون الثنائيون والشركاء التجاريون، إلى الاهتمام بهذه المسألة على سبيل الأولوية. وبما أن جميع البلدان المؤهلة للإخراج أو التي يمكن أن تكون مؤهلة لذلك في هذا الاستعراض هي من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن اللجنة ترى أنه لا بد للاجتماع الدولي بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٤ أن يحقق تقدما كبيرا في وضع سياسات وإجراءات لمواجهة التحديات الإنمائية الخاصة بهذه المجموعة من البلدان، لا سيما من ينجح منها في التأهل للخروج من مركز أقل البلدان نمواً.

الفصل الخامس

الأعمال المقبلة للجنة

- ١ - تقترح اللجنة أن تنظر في دورتها القادمة المقرر عقدها في عام ٢٠٠٤، في موضوع إنشاء القدرات على الصعد المحلية للمجتمع. وتشمل تلك القدرات تحسين مستويات التثقيف بجوانب التنمية المستدامة، وكذلك توفير السلع العامة محليا.
- ٢ - وسيطلب إنشاء تلك القدرات وضع مبادئ عامة لتمويل تلك العملية، وكذلك وضع ترتيبات مؤسسية لتيسير إنشاء تلك القدرات، بما في ذلك الاستفادة من مزايا اللامركزية السياسية لدعم تلك الترتيبات.